مقدمة المحقق

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُهُ ونستعينهُ ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسِنا، ومن سيئات أعمالِنا مَن يهدِهِ اللهُ فهو المهتد، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريك له، وأشهدُ أن محمدًا عبدُهُ ورسولُه، أما بعْدُ:

فهذا «نظم الاقتراح» للعلّامة المتفنن عبد الرحيم بن الحسين العراقي رحمه الله تعالى ينشر لأول مرة عن نسخة خطية وحيدة، غير مؤرخة، ولم يثبت عليها اسم الناسخ[1]، أعمل على نشره خدمة لعلم الحديث، وإحياءاً لتراث أمتنا المجيد، واعترافاً بفضل علمائنا العميم، وجهدهم العظيم، فجزاهم الله خيراً على ما قاموا به، وألقحنا بهم في الصالحين.

• نسبة النظم للعراقي:

هذا النظم ثابت النسبة للعراقي، والأدلة على ذلك يقينيّة، وهي عديدة، نوجزها في الأمور الآتية:

أولاً: نسبه له كثير من مترجميه، وبعضهم من تلاميذ المصنِّف وملازميه، وهذا ما ظفرتُ به:

- قال تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي (ت ٨٣٢ هـ) في «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد» (٢/ ١٠٨ ط الحوت أو ٣/ ١١ ط محمد المراد) وهو يعدد مصنفات العراقي: «وله تواليف حسنة، منها: ... و «نظم الاقتراح» لابن دقيق العيد».

---

(١) هو الإمام السخاوي؛ كما سيأتي.

- وقال ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في «المجمع المؤسس» (٢/ ١٨٣/ رقم ٧٤٧)، وهو يسرد مصنّفات شيخه العراقي: «وله «نظم الاقتراح» لابن دقيق العيد».
- وقال السخاوي (محمد بن عبد الرحمن) (ت٩٠٢ هـ) في «الضوء اللامع» (٤/ ١٧٣) في ترجمة (العراقي): «ومن تصانيفه ... وكذا «نظم الاقتراح» لابن دقيق العيد».
- وقال تقي الدين ابن فهد المكي (محمد بن محمد) (ت٨٧١هـ) في كتابه «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ» (٢٣١) في ترجمة العراقي أيضاً عند مسرد مؤلفاته: «و «نظم الاقتراح» لابن دقيق العيد، في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً».
- وقال جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١ هـ) في كتابه «ذيل طبقات الحفّاظ للذهبي» (ص٣٧١) في ترجمة العراقي: «وله من المؤلفات في الفنّ – أي: فن الحديث – ... و«نظم الاقتراح»...»، وكذلك فعل في «طبقات الحفّاظ» (٥٤٤) إذ ذكر «نظم الاقتراح» ضمن مصنفات العراقي في الفنّ، وذكره أيضاً في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٦٠، ٣٦١).
- وقال الشوكاني (محمد بن علي) (ت ١٢٥٠ هـ) في كتابه «البدر الطالع» (١/ ٣٥٤) في ترجمة العراقي عند مسرد مؤلفاته: «و«نظم الاقتراح» لابن دقيق».

ثانياً: ذكره له غير واحد من المعتنين بذكر الكتب ومؤلّفيها، مثل: حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٣٥) عند ذكره «الاقتراح» لابن دقيق العيد،

وعبارته: «ذكره الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى سنة ست وثمان مئة)، في «ألفيته» وأنه نظمه»، ولم أظفر بذكر له في «ألفية» العراقي، ولا يتصور ذلك، لأن «نظم الاقتراح» متأخر عن «الألفية» بنحو خمس سنين، والعبارة فيما أرى للسخاوي، وستأتي قريباً.

وذكره أيضاً: إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٥٦٢) عند ذكره (العراقي) فقال: «نظم الاقتراح» للمنفلوطي[1] في الحديث» وممن ذكره أيضاً: عبد الحي الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١١١٩) عند ترجمته لولد العراقي أحمد ولي الدين أبي زرعة، وهو ممن شرح مواضع من نظم أبيه كما سيأتي.

وذكره أيضاً يوسف إليان سركيس في «معجم المطبوعات العربية والمعربة» (٢/ ٣١٨) فقال قبل مسرد كتب العراقي المطبوعة ضمن التعريف الموجز به: «له مؤلفات في الفن بديعة، كـ «الألفية» التي اشتهرت في الآفاق، و«نظم الاقتراح»...».

ثالثاً: ذكره له بعض شرّاح كتب العراقي، مثل: عبد الرؤوف المناوي في مطلع «شرحه لألفية العراقي في السيرة النبوية» (ق٤/ أ) فقال في التعريف به وبمصنفاته: «ونظم «منهاج البيضاوي» و«الاقتراح» ».

رابعاً: المثبت على النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق، وسيأتيك التعريف بها، وإثبات صورة المزبور على طرّتها.

---

(١) هو ابن دقيق العيد، انظر: «طبقات الحفّاظ» (٥١٣) للسيوطي، «شذرات الذهب» (٦/ ٥)، «البدر الطالع» (٢/ ٢٣١).

خامساً: ذكره له بعض من صنّف في علم المصطلح، مثل: السخاوي في «شرح ألفية العراقي» المسمى «فتح المغيث» (١/ ١٦٧-ط المنهاج) في (مبحث الحسن) عند قول العراقي:

ولأبي الفتح في الاقتراحِ أنَّ انفرادَ الحُسْنِ ذو اصطلاحِ[1]

قال السخاوي في (شرحه): «... (في) كتابه (الاقتراح) في علوم الحديث، الذي نظمه الناظم وشرحتُه».

ونقل السيوطي منه في «قطر الدرر»، ورجّح صنيعه فيه في (أقسام الضعيف) على صنيعه في «الألفية»، وسيأتيك ذلك موضَّحاً إن شاء الله تعالى.

• اسم النظم وتاريخ تأليفه:

لم يذكر أحد – فيما وقفتُ عليه – تأريخاً لنظم العراقي لهذا الكتاب، ولا اسماً علمياً له، واكتفوا – وتقدمت نصوصهم – بالقول: «ونظم الاقتراح» وأفادنا العراقي نفسه في البيت الحادي والعشرين بعد الأربع مئة أنه فرغ من نظم هذه القصيدة في الرابع والعشرين من شعبان سنة سبع مئة وثلاث وسبعين – وليس «وتسعين» – وهذا يدلل على تأخر نظم العراقي هذا، وهو مما يزيد من أهميته، كما سيأتي، وكان ذلك وهو في السفر، في طريقه إلى مكة المكرمة، ونزيده وضوحاً، فنقول:

---

(١) ألفية العراقي (ص٧٤/ رقم ٨٧).

• **مكان النظم والفراغ منه:**

أكمل العراقي نظم كتاب الإمام ابن دقيق العيد «الاقتراح» وهو في رحلته إلى الديار الحجازية، وقارب الوصول إلى مكة عن طريق الساحل.

قال فيه في البيتين العشرين والحادي والعشرين بعد الأربع مئة:

وكَمُلـــت بالخَبْـــت مـــن وَدَّانـــا في رابـــع العـــشرين مـــن شـــعبانا
عـــام ثـــلاث وســـبعين أتـــت مـــن بعـــد ســـبعمائة قَبْـــلُ خلَـــتْ

و(الخَبْتُ) – بفتح أوله وتسكين ثانيه وآخره تاء مثناة – «عَلَم الصحراء بين مكة والمدينة، يقال له: مَنْبت الجَميش (وخبت) أيضاً: ماء لكلب، وخبت البزواء: بين مكة والمدينة» كذا في «معجم البلدان» (٢/ ٣٤٣)، وهي «صحراء واسعة لا أنيس بها» كما في «التوضيح» (٢/ ٤٦٦) لابن ناصر الدين.

وفي «خلاصة الوفا» (٢/ ٧٥٤) تحت مادة (هَرْش): «هضبة ململمة بأرض مستوية، أسفلها ودّان على ميلين مما يلي مغيب الشمس، ويتصل بها من يمينها بينها وبين البحر (خبت) وينسب إليها (ثنية هرش)، ودونها بميل على منتصف طريق مكة، ولها طريقان، وكل من سلك واحداً منهما أفضى به إلى موضع واحد، ولذا قيل:

خُـذْ أنـف هـرش أو قفَاهـا فـإنما كـلا جـانبي هـرش لهـنّ طريـقُ»

و(وَدَّان) بالفتح والتشديد وإهمال الدال، آخره نون – قرية على مرحلة من الجُحفة، بينها وبين الأبواء ستة أميال أو ثمانية، وتوهم بعض معاصرينا أنها (مستورة) اليوم، وليس كذلك، فموضع (وَدَّان) شرق (مستورة) إلى الجنوب،

في نعف حَرّة الأبواء إذا اجتمعت في مكان يلتقي فيه سيل تلعة حماية بوادي الأبواء، وذلك النعف يسمّى (العُصعص)، والمسافة بينها وبين مستورة قريباً من اثنى عشر ميلاً[1].

ومما يؤكد ذلك: إن العراقي (الناظم): كان في مكة المشرفة من السنة نفسها بعد التاريخ المذكور بأشهر معدودة، بدليل ما جاء من سماعات على «شرحه لألفيته» تفيد أنه كان في شهر ذي القعدة سنة (٧٧٣ هـ) - وهي سنة إتمام تأليف هذا النظم - ففي آخر النسخة الأزهرية - بخط العراقي - ومنه أنقل - : «قرأ عليَّ جميع هذا الشرح الشيخ الإمام المحدّث نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، في مجالس آخرها يوم الثلاثاء ١٣ ذي القعدة سنة (٧٧٣ هـ) بعضه بالقاهرة وبعضه بمكة المشرفة... » الخ السَّماع، وآخره: «وأجزتُ لكل من الجماعة ما تجوز لي وعني روايته، كتبه: عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن بن العراقي».

فالظاهر أنّ العراقي ابتدأ في هذا النظم في السنة نفسها التي كمل فيها، ولعله ابتدأ به وهو في بلدته القاهرة أو عند مباشرة خروجه منها، تيمّناً بالعلماء الذين صنّفوا في السفر، وفرغ منه قبل وصوله لمكة بقليل، والله أعلم.

• عدد أبيات النظم:

سبق أن نقلنا عن ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٢٣١) قوله عن «نظم الاقتراح»: «في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً» وهذا العدد هو المثبت على طرة

(١) انظر: «المغانم المطابة» (٣/ ١٤٣)، و«معجم البلدان» (٥/ ٥٦٣)، و«خلاصة الوفا» (٢/ ٧٦٠) والتعليق عليه، و«معجم معالم الحجاز» (٣٣٢-٣٣٣) للبلادي.

المخطوط، إذ عليه على لسان ابن العراقي عن النظم: «في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً».

وهو الذي ذكره العراقي نفسه في آخر النظم، فقال:

وعدُّها سبعٌ تلي عشرينا من قبلها أربعةٌ مِئِينا

وهذا العدد هو الذي بلغ في ترقيمنا للأبيات، والحمد لله وحده.

• الباعث على النظم:

من المعلوم أن كتاب «الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أُضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح»[1] لتقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) من مختصرات كتاب «علوم الحديث»[2] لابن الصلاح، مع تقديم وتأخير، وإضافات وتحريرات وتعقبات، واستدراكات وإسهابات وإفاضات وومضات وإفاضات، مما جعل له المنزلة العظيمة عند المتأخرين عنه، حيث أكثروا من ذكره والنقل منه، والاعتماد عليه.

---

(١) طبع أولاً بتحقيق الأستاذ قحطان عبد الرحمن الدوري، عن مطبعة الإرشاد – بغداد، سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م، بدعم من قسم (إحياء التراث الإسلامي) في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، في العراق، ثم حقّقه الأستاذ الباحث عامر حسن صبري، ونشره عن دار البشائر، ونال به درجة الماجستير من جامعة أم القرى، في مكة المكرمة عام (١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م).

وحقّقه أيضاً الأستاذ علي إبراهيم اليحيى، ونال به درجة الماجستير أيضاً، ولكن من جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، في العام نفسه.

(٢) اعتنى بمختصراته وكاد أن يحصرها: السيوطي في «البحر الذي زخر» (١/ ٢٣٦) وعبارته بعد كلامه عن كتاب ابن الصلاح وبيان أهميته: «فممن اختصره ... وابن دقيق العيد في «الاقتراح»».

قال أبو عبيدة: وهذا الكتاب مما أملاه ابن دقيق العيد على ابن الأثير، انظر «الوافي» (٤/ ١٩٣).

ولهذا كان هذا الكتاب محل عناية واهتمام العراقي، فاتجهت همته لنظمه، وأفصح عن السبب في ذلك في مطلع هذا النظم بقوله:

يقـــولُ بعـــدَ حَمْـــدهِ لربِّـــهِ مُـــصَلِّياً عـــلى النَّبـــيْ وصَـــحبهِ
عبـد الـرحيم بـنُ الحـسينِ الآمـلُ نَظْـمَ كتـاب الاقـتراح ليَـسْهُلُ[1]

فباعث العراقي على نظم كتاب «الاقتراح» ليسهل حفظ فوائده، والإلمام بشوارده، والإحاطة بمادته على الطلبة، لأنَّ النظم – كما هو معروف آنذاك – كان ليساعد المبتدئين على الحفظ، والمنتهين على ترتيب الفوائد وسرعة استحضارها، والله الموفّق، لا رب سواه.

• أهمية هذا النظم:

- من المعلوم أن العراقي فرغ من نظم «الألفية» التي حوت نظم كتاب ابن الصلاح سنة (٧٦٨ هـ)، وهو الذي اشتهر للعراقي.

واعتنى به العلماءُ عنايةً شديدةً، ولذا قال تلميذه الحافظ ابن حجر في أبيات يرثي فيها شيخه العراقي:

ونظـم ابـن الـصلاح لـه صـلاح وصـارَ بـشرحه في الأُفـق راق[2]

وسبق أن ذكرنا أن العراقي فرغ من «نظم الاقتراح» سنة سبع مئة وثلاث وسبعين[3]، فيكون «نظم الاقتراح» بعد نظمه لـ«الألفية» بخمس سنين» وأنه

(١) نظم الاقتراح، البيتان الأول والثاني.
(٢) ديوان ابن حجر (٣١٨)، حسن المحاضرة (١/ ٣٦١).
(٣) ذكر الأستاذ الشيخ أحمد معبد عبد الكريم في كتابه «الحافظ العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٣٤) أنه فرغ من نظمها في ٢٤ شعبان سنة ٧٩٣ هـ، ومستنده في ذلك النسخة الخطية الوحيدة، وصرح بأنه لم يطلع عليها، وأن أستاذة جامعية فاضلة نقلت له صفحتين من أول =

جاء بعد تعنّيه النظم[1]، وتقدّمه في العلم، وتمكنه ورسوخ قدمه فيه.

قال الأستاذ العلّامة أحمد معبد عبد الكريم في كتابه النافع الماتع «الحافظ العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٣٧-١٠٤٨): «وليس نظم هذا الكتاب وتقديمه للدارسين مع وجود «ألفية العراقي» المتقدمة مما يغض من قيمتها العلمية، أو يفيد الإنصراف عنها، حتى اضطر العراقي لتقديم بديل جديد، فقد قدمنا من دلائل الإقبال عليها والعناية بها، والاستفادة منها، ما يدفع ذلك كلية، وإنما المسألة ترجع إلى رعاية الحاجة العلمية، وتلبيتها على كُلِّ مستوى بحسبه، خاصة وأن العراقي حينئذ كان - كما قدمت - رائد مدرسة السنة داخل مصر وخارجها، فيعد مسئولاً علمياً عن ذلك، فجعل «الألفية» ككتاب عام، يفيد منه المبتدئ في دراسة هذا الفن، والمتبحر فيه، على السواء كما تقدم، فمن لم يتوافر له الاستعداد الكافي لحفظ «الألفية» واستيعابها فإن العراقي لا يهمله، بل يقدم له نظماً آخر جامعاً أهم مسائل الفن، مهذبة، مرتبة في أقل من نصف حجم «الألفية»، فإذا حصله ساعده على الانتقال لما هو أوسع، وهو «الألفية» وغيرها من مؤلفاته، ومؤلفات سواه، وعلماء التربية والتعليم حتى اليوم، يقرون أهمية هذا المسلك الوجيه الذي سلكه العراقي، بمراعاته المستوى الإدراكي لطالب العلم في مراحله المختلفة، وتقديم ما يناسبه

=النسخة وبعضاً من آخرها! فالظاهر أن هذا التحريف منها، وإلا فهو - حفظه الله - من المجوّدين في التحقيق.

(١) مع هذا وجدت في بعض الأبيات ما يخل بقواعد الشعر أو اللغة، وبعضه مما يتساهل فيه لضرورة النظم، ولعل بعضه لسقط وقع على الناسخ، أو بسبب تحريف أو تصحيف، انظر الأبيات (٣٩، ٤٤، ٧٣، ١٤١، ١٤٤، ١٧٥، ١٨١، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٤، ٢٦٣، ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٦) وتعليقي عليها.

من المؤلفات في كل مرحلة، حتى يستوعبها بسهولة، ويفيد منها، وينطلق إلى ما فوقها، ولا يعكر على هذا أنه بدأ بالأكبر، وهو نظم «الألفية»، وثنَّى بالأصغر، وهو نظم «الاقتراح»؛ لأن ذلك يرجع لعوامل أخرى مؤثرة، منها اشتهار كتاب عن آخر في زمن معين، ومنها ما سجّله التاريخ عموماً من تناقص همم اللاحق عن السابق، في الإقبال على هذا العلم[١].

وقد تأخر نظم «الاقتراح» عن الألفية بأزيد من ربع قرن[٢] وتأثيرهذه المدة في انخفاض المستوى لا ينكر، فكان على العراقي أن يراعي متطلبات العصر والتأليف، حسب المستويات المختلفة، لتسهيل سبل هذا الفن أمام طُلَّابه، كما صرّح بذلك في مقدمة النظم.

منهج العراقي في الكتاب وموازنته بمنهجه في «الألفية»[٣]:

بعد أن أشار العراقي لما دعاه لنظم «الاقتراح» كما أوضحنا، انتقل لبيان منهجه فيه، وهو يتكون من عناصر ثلاثة:

أولها: استعمال اصطلاح خاص، طلباً للاختصار:

وأشار إليه بقوله:

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٢، ١٣) مع «التقييد والإيضاح» (منه).

(٢) **قال أبو عبيدة**: كذا قال الدكتور معبد!! وهو خطأ مبنيّ على خطأ تأريخ انتهاء العراقي من هذا «النظم»، فذكر الدكتور أنه فرغ منه سنة (٧٩٣ هـ)، والصواب سنة (٧٧٣ هـ) فيكون الفرق بين النظمين: «الألفية» و«نظم الاقتراح» ما يقارب الخمس دون (العشرين) من السنين!

(٣) ما زال العنوان وما تحته للدكتور أحمد معبد حفظه الله، بتصرف يسير.

فـــإنْ يجـــيْ ضَـــميرٌ او فعـــلٌ وَلَمْ يُذْكَرْ له اسـمٌ نحـوُ «عَنْـه» و«جَـزَمْ»
أو أُطْلِـقَ «الـشَّيخ» فَـهَا مَقْـصُودي في الكُـلِّ إلّا ابـنُ دقيـقِ العيـدِ[1]

فبيّن في البيتين ما جرى عليه في هذا النظم، من أنه قد يورد ضمير المفرد مثلما في قوله «عنه» ولا يذكر مرجعاً له، ويذكر الفعل المسند للواحد أيضاً مثل قولـه: «جزم بكذا» ولا يذكر فاعله، ويذكر كذلك لقب «الشيخ» بـدون تحديـد اسـمه، وفي هذه الأحوال الثلاثة يكون صاحب الضمير، وفاعل الفعل والمقصود بلقب «الشيخ» هو ابن دقيق العيـد، صـاحب كتـاب «الاقـتراح» المتـضمَّن في الـنَّظم، ونلاحظ أن هذا الجانب الاصطلاحي من المنهج يوافق مـا جـرى عليـه في نظـم مقدمة ابن الصلاح في «الألفية»، ونبَّه عليه أيضاً في مقدمتها.

وقد بيّن في «شرح الألفية» أنه وضع هذه الاصطلاحات للاختـصار[2] حتـى لا يتضخم حجم الكتاب بذكر مرجع كل ضمير، وفاعل كل فعل، وقَـرنَ لقـب «الشيخ» باسمه كلما تكرر جميع ذلك، فيكون خلاف الداعي الأول للنظم، وهـو تسهيل حفظ الكتاب واستحضاره، وقد بينا من قبل، إصـابة العراقـي في التنبيـه على اصـطلاحه الخـاص الـذي ينتهجـه في تأليفـه، لكنـك عنـدما تقـارن بيانـه لاصطلاحه هنا في «نظـم الاقـتراح»، ببيانـه لاصـطلاحه في نظـم «مقدمـة ابـن الصلاح»، تجد بيانه هنا أكمل؛ لأنه مثل في نفـس الـنظم للاختـصارات الثلاثـة

(١) «نظم الاقتراح» الأبيات الثالث والرابع، وأطلق «الشيخ» على مـن روى جـزءاً حـديثياً، ولـيس مراده به ابن دقيق العيد في البيت رقم (١٨٨)، فتنبّه!
(٢) «فتح المغيث» للعراقي (١/ ٩).

التي اصطلح عليها فقال: نحو «عنه» و«جزم» وأطلق لفظ «الشيخ» إلخ، أما في «الألفية» فذكر فقط مثال الفعل، ولفظ الشيخ، ولم يذكر مثالاً للضمير في النظم، ولذا تلافاه في «شرح الألفية» فَمَثَّل له[1].

ثانيها: تغيير ترتيب بعض الموضوعات عما هي عليه في «الاقتراح»:

وقد أشارَ إليه بقوله: «ورُبَّما قدَّمتُ للمناسَبة»[2] فبيّن بهذا أنه قدم بعض الموضوعات في النظم، عن محلها في كتاب «الاقتراح»، وبالتالي أخَّر بعضها عن محله فيه، وبذلك أصبح ترتيب الأبواب والموضوعات في النَّظم يغاير أحياناً ترتيبها في «الاقتراح»، ونبّه العراقي على أنه لم يفعل ذلك لمجرد المخالفة وإظهار الفرق أياً كان، بين عمله وعمل ابن دقيق العيد، ولكنَّه قدَّم وأخَّر، بناءً على ما ظهر له من مناسبة وارتباط بين موضوعات الكتاب، ربما لم تظهر من قبل لابن دقيق العيد، أو لم تدخل في اعتباره عند تأليف كتابه، واختلاف وجهات نظر الباحثين أمر مقرر، وعنه ينشأ اختلاف المناهج الذي يميز كل باحث عن غيره، وينطبق ذلك هنا كما ترى، فقد توارد عمل ابن دقيق العيد، والعراقي، على مواد علمية واحدة، ولكن كل منهما انتهج في سياقها وترتيبها منهجاً مخالفاً للآخر، على أساس تصوره الخاص لتلك المواد، ومبلغ علمه بجزئياتها، وعلاقة بعضها ببعض، وما ينبغي أن تكون عليه، اجتماعاً وانفراداً، وفائدة ذلك، في رسم صورة منظمة الجوانب والقسمات لهذا العلم، وتقديمه عليها للدراسة والاستفادة،

(١) «فتح المغيث» للعراقي (١/ ٩).

(٢) نظم الاقتراح، البيت الخامس (صدر البيت).

وبهذا الاختلاف المنهجي في العرض، والتصور، تميز عمل العراقي في النظم عن عمل ابن دقيق العيد في «الاقتراح»، واعْتُبِر هذا من آثاره العلمية المنهجية، وهذا العنصر من المنهج، قد سار عليه العراقي أيضاً في نظم «مقدمة ابن الصلاح» في «الألفية»؛ لكنه لم ينبّه عليه في بيانه لمنهجه في مقدمة «الألفية»، بل استنبطناه من مقارنة «الألفية» بـ«مقدمة ابن الصلاح»، أما هنا فقد نبّه عليه، مع بيان وجهه في مقدمة «النظم» كما ترى، وبهذا يعدُّ بيانه لعناصر منهجه هنا أتم، وأوضح، وأوفر لجهد الباحث، في التتبع والمقارنة والاستنباط، كما أن ذلك من أدلة تصوير هذا النظم لتطور نضج شخصية العراقي العلمية، بحيث تنبَّه فيه لتلافي جوانب التقصير في رسم منهجه عمّا أَلَّفَهُ من قبله.

قال أبو عبيدة: نعم، هو قدَّم وأخَّر، ولكن لا يظهر ذلك إلّا بمقارنة النظم مع أصله «الاقتراح»، وقد فعلتُ، فوجدته قدّم الأبيات (٧١، ٧٢)، وموقعها في أصل الكتاب بعد البيت (٢٧١)، وقدم الأبيات (١١٢، ١١٣، ١١٤)، وموقعها في أصل الكتاب بعد بيت رقم (١٣٧)، وقدّم بيت رقم (٢٧٤)، على الذي يليه، وحقّه التأخر على ما في «الاقتراح» وأكثر تقديم وأظهره: ما وقع له في الأبيات (٢٧٨-٣٤١) فقد عقد لها ابن دقيق العيد (باباً) خاصاً، وهو (التاسع: في ذكر طرف من الأسماء المؤتلفة والمختلفة) وهو آخر الكتاب، وموقعه فيه آخر النظم بعد البيت (٤١٩).

ومن دواعي هذا التقديم والتأخير أنه يراعي فيه المادة العلميَّة وضم النظير إلى النظير تارة، ويحرص على الترتيب الأبجدي بين أسماء الرواة تارة أخرى، ظهر ذلك في بحث (المؤتلف والمختلف) فقدم اسم (أجرم) في بيت رقم (٢٨٤) وهو في «الاقتراح» بعد (مسلم بن صَبيح) الوارد في بيت رقم (٣٠٨) فهو على

الرغم من تقديم جميع الأسماء كما أشرنا إليه في التعليق على (٢٧٨) إلّا أنه رتبها أبجدياً، مما جعله يقدم ويؤخر بينها أيضاً، وهذا يدلل على منهجية علمية ودقة جيدة في النظم.

ومع هذا، فقد أهمل تقديم (الموافقات والأبدال) (الأبيات ٣٥١-٣٥٤) ولم يعمل على دمجها مع (العالي والنازل) ومحلها بعد (٢٦٤) والمناسبة تقضي بذلك، كما بيّنته في شرحي على هذا النظم المسمى «البيان والإيضاح».

والتقديم والتأخير قد يقع للناظم في المبحث الواحد، كما فعل في «معرفة الضعفاء» فإنه قدم نظم المادة العلمية المذكورة في الأبيات (٣٨٨-٣٩١) على فحوى المادة التي في الأبيات (٣٩٢-٣٩٩) لمناسبة ارتآها خلافاً لما في «الافتراح».

ثالثها: زيادة بعض الإضافات العلمية على ما في «الاقتراح»[١]:

وقد أشار إلى هذا العنصر بقوله: «وربَّما زدتُ لأمرٍ ناسَبه»[٢]، فبيَّن بهذا أنه أدخل بعض الزيادات العلمية على ما أودعه ابن دقيق العيد في «الاقتراح»، ونبّه أيضاً على أن ذلك ليس لمجرد حشد المعلومات، ولا لمطاولة صاحب «الاقتراح»، وإنما هو رعاية منه لبعض المناسبات التي رأى الموضوع فيها يحتاج لإيضاح، أو استكمال، مثلما رأى فيها بعض الموضوعات يحتاج لتقديم أو تأخير، ومن المثال الذي وقفت عليه كما سيأتي، يتضح أنه قد يقابل الزيادة حذف بعض محتوى «الاقتراح»، تبعاً لوجهة نظر العراقي في أهمية ما أضافه، عما حذفه، ولهذا فإن

(١) ما تحته من كتاب «العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٤١).

(٢) «نظم الاقتراح» البيت الخامس (العجز).

هذا العنصر من منهجه يعدّ أوضح العناصر في الدلالة على نضج شخصيته، وبُعد أثره العلمي، كما نلاحظ أن هذا العنصر موافق أيضاً لما انتهجه في نظم «مقدمة ابن الصلاح»، حيث أدخل فيه عدة زيادات، ونبه عليها في مقدمة «الألفية» مثلما فعل هنا، لكن لم ينبّه هنا ولا هناك على الحذف المقابل، بل إن مقارنة «الاقتراح» ونظمه، يدل على أنه قد يحذف بدون إضافة مقابلة، كما سيأتي، وبذكر العراقي لهذا العنصر من منهجه، أنهى مقدمة النظم وانتقل للمبحث الأول في الكتاب وهو مبحث «الحديث الصحيح».

قال أبو عبيدة: زيادات الناظم (العراقي) على «الاقتراح» مبثوثة في النظم، وهي الأبيات (٩٠-٩٣) و(١٤٥، ١٤٦) و(٢٨١-٢٨٢) و(٢٨٩-٢٩٤) و(٣٠٣، ٣٠٤)، و(٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧) و(٣١٩)، و(٣٢١) و(٣٢٥، ٣٢٦) و(٣٣٤، ٣٣٥) و(٣٣٧، ٣٣٨) و(٣٤٠، ٣٤١).

وقد تكون في البيت الواحد، كما تراه برقم (١٠٦) و(٢٨٤) و(٢٩٥) و(٣٣٦).

وقد تكون الزيادة في استدراك، أو ترجيح شيء علقه ابن دقيق العيد، كما تراه في الأبيات (٢٩٨) و(٣٢١).

وجُلّ زيادات الناظم في (الأسماء) في باب (المؤتلف والمختلف) – وهو الغالب فيما زاده[1] – مأخوذة من «الإكمال» لابن ماكولا، وأشار إليه في بيت رقم (٣٢١).

---

(١) يزيد على ما تشمله (المادة) ومتعلّقاتها، فمثلاً:

رسم (صُباح)، ذكر الناظم برقم (٣٠٩) ترجمة واحدة، وزاد الناظم في البيتين (٣١٠، ٣١١) =

وعلامة الزيادة قوله في أولها (قلت) ولكن لا يظهر آخرها إلّا بالمقارنة مع ما في «الاقتراح»، وإن شعر الناظم بالتداخل بين زياداته وما عند ابن دقيق العيد لطول ما سرد، أشار إلى ما عند ابن دقيق العيد بعد فراغه من الزيادة، بقوله: «قال» كما في بيت رقم (٣٢٠).

أولاً: تعريف الحديث الصحيح:

يعتبر مبحث (الصحيح) هو أول مباحث النظم، وقد بدأه العراقي بقوله:

حدُّ الصَّحيحِ أَنْ يكونَ عَدْلاَ ... ذا يَقْظَةٍ راويهِ، ثمَّ مَنْ لاَ
يَحتجُّ بالمرسَلِ زادَ مُسنَدَا ... زادَ أُولُو الحديثِ أنْ لاَ يُوجَدَا
ذا عِلَّةٍ وذا شُذُوذٍ، واحْدُدِ ... بذا الصَّحيحَ باتفاقٍ تَرْشُدِ[1]

وبتأمل هذه الأبيات الثلاثة تجدها تتضمن تعريف الحديث الصحيح، وبيان اختلاف العلماء فيه، ففي البيت الأول ذكر أن الحديث الصحيح يُعَرَّفُ بأنه ما رواه العدل الضابط، سواء كان متصل السند أم لا، وهذا تعريف من يحتج بالحديث المرسل من الفقهاء والأصوليين، فلم يشترطوا اتصال السند، أما من لا يحتج بالمرسل منهم فزاد شرطاً ثالثاً، وهو اتصال السند، وإليه أشار العراقي بقوله: «ثم من لا يحتج بالمرسل زاد (مسنداً)».

=ستة آخرين، ثم فرع عليه –رسم (ضُباح) – بالضاد المعجمة المضمومة – فذكره وما يشمله برقم (٣١٢) ثم ذكر (صيَّاح) – بصاد مهملة وياء آخر الحروف – برقم (٣١٣).
واستطرد بذكر (ضَيَّاح) –بضاد معجمة وياء آخر الحروف – برقم (٣١٤) و(٣١٥) – ثم ذكر (ضَبَّاح) بضاد معجمة مفتوحة وباء موحدة مشدّدة –برقم (٣١٦) و(ضَنَّاج) –بضاد معجمة ونون مشدّدة – برقم (٣١٧) – فهذا التفريع من إضافات الناظم.

(١) نظم الاقتراح (الأبيات: السادس والسابع والثامن)
ما تحته من كلام الدكتور أحمد معبد في كتابه «الحافظ العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٤٢ وما بعد).

وعليه يكون الحديث الصحيح عند هؤلاء: ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه[١].

أما المحدثون فزادوا على الشروط الثلاثة السابقة شرطين آخرين هما:

أن يكون الحديث غير شاذ ولا معلل، وإلى ذلك أشار العراقي بقوله: «زاد أُولوا الحديث أن لا يوجدا، ذا علة وذا شذوذ»، وعليه، فالحديث الصحيح عندهم: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً[٢].

ولما كان التعريف على هذا جامعاً لشروط جمهور الفقهاء، والأصوليين، والمحدثين، كما ترى، رأى ابن دقيق العيد أن الأولى أن يعتبر هذا حداً للحديث الصحيح المجمع على صحته بين هؤلاء جميعاً، بدلاً من إضافته لأهل الحديث فقط.

هذا بيان ما نظمه العراقي من كلام ابن دقيق العيد في «الاقتراح» في تعريف الصحيح، وعند بحثه ومقارنته يتضح لنا الآتي:

أولاً: إنه ذكر ثلاثة تعاريف للصحيح، تبعاً لذكر ابن دقيق العيد لها في كتابه، بينما نجده في «الألفية» اقتصر على التعريف الأخير منهم فقط، فقال:

فَالأَوَّلُ المتَّصِلُ الإسنادِ بنَقْلِ عَدْلٍ ضَابِطِ الفُؤَادِ
عن مِثْلِه مِنْ غيرِ ما شُذُوذِ وعِلَّةٍ قادحةٍ فتُوذي[٣]

(١) انظر «محاسن الاصطلاح» (ص١٥٢) للبلقيني.
(٢) «فتح المغيث» (١/ ١٠، ١١ مع «متن الألفية») للعراقي.
(٣) «الألفية» (١/ ١٠- مع «فتح المغيث») للعراقي.

وذلك لاقتصار ابن الصلاح على هذا التعريف في «مقدمته» التي هي أصل «الألفية»، وهذا من أدلة اختلاف محتوى النظمين، حتى في الموضوعات المشتركة بينهما نتيجة لاختلاف محتوى الأصلين، وهما: «مقدمة ابن الصلاح»، وكتاب «الاقتراح».

ثانياً: إن العِراقي حذف بعض كلام ابن دقيق العيد دون زيادة شيء في مقابله، وذلك المحذوف عبارة عن تعليل ابن دقيق العيد لما رآه، من أن الأوْلى اعتبار التعريف الأخير، مما تقدم، تعريفاً للحديث الصحيح المتفق على صحته بين جمهور الفقهاء والأصوليين والمحدثين، كما أشرنا، فلم يذكر العراقي ذلك التعليل في النظم كما رأيت، ونص كلام ابن دقيق العيد كما نقله العراقي نفسه عنه في «شرح الألفية»، هكذا: «قال ابن دقيق العيد: لو قيل في هذا – أي في التعريف الأخير – : «الحديث الصحيح المجمع على صحته: هو كذا وكذا» إلخ. لكان حسناً؛ لأن من لا يشترط مثل هذه الشروط، لا يحصر الصحيح في هذه الأوصاف، ومِنْ شَرْطِ الحدِّ أن يكون جامعاً مانعاً»[1].

وما فعله العراقي هنا من الحذف بلا بَدِيل، شبيه بفعله في نظم «مقدمة ابن الصلاح» في «الألفية».

ثالثاً: إنه أقر ابن دقيق العيد على أن الأَوْلى أن يعتبر التعريف الأخير للصحيح تعريفاً له عند جمهور الفقهاء والأصوليين والمحدثين كما أسلفنا بدلاً من اعتباره تعريفاً للصحيح عند المحدثين فقط، وقد استدرك ابن دقيق العيد بهذا الرأي على

(١) «فتح المغيث» (١/ ١١) للعراقي.

ابن الصلاح في نسبة التعريف المذكور لأهل الحديث فقط[١]، فكأنه يقول له: «لأي معنى تخصه بأهل الحديث؟ » مع أن ما ذُكِرَ فيه هو أصعب الشروط؟ فمن لم يشترط السلامة من العلَّة والشذوذ، يصحح ما سلم منهما من باب الأَوْلى، فكان ينبغي أن نقول: «هذا هو الحديث الصحيح إجماعاً»[٢] فذِكْر العراقي لرأي ابن دقيق العيد، وإقراره عليه، دليل على موافقته له في ذلك، وقد أقره أيضاً في «شرح الألفية»[٣]، بينما نجده في «الألفية» مشى على نسبة هذا التعريف لأهل الحديث فقط، كما فعل ابن الصلاح، فقال:

وأَهْلُ هَذَا الشَّأْنِ قَسَّمُوا السُّنَنْ إلى صَحيحٍ وضَعِيفٍ وحَسَنْ
فالأَولُ المتَّصِلُ الإسْنَادِ بنَقْلِ عدلٍ ضَابطِ الفُؤادِ
عَنْ مِثْلِه مِنْ غَير ما شُذُوذِ وعِلَّةٍ قَادِحةٍ فَتُوذِي

فهذا من أمثلة اختلاف مضمون النظمين، وتَمَيُّزِهما تبعاً لاختلاف أصليهما في بعض المسائل المشتركة بينهما.

ثانياً: أقسام الحديث الضعيف، ورأي العراقي فيها، وأثره:

ذكر ابن الصلاح في نوع (معرفة الحديث الضعيف) أن ابن حبان البستي أطنب في تقسيمه، فبلغ (٤٩) قسماً، ومع اعتباره ذلك إطناباً من ابن حبان، فقد ذكر أنه يمكن بسط أقسامه لأكثر من هذا، ووضع ضابطاً لذلك يقوم على أساس افتقاد صفات قبول الحديث، وهي: اتصال السند، وجبر المرسل بما

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (١٩، ٢٠-مع «التقييد والإيضاح»).
(٢) «النكت الوفية» للبقاعي (ورقة ١٢ أ) مع توضيح يسير من جانبي.
(٣) انظر «فتح المغيث» (١/ ١١) للعراقي.

يؤكده، وعدالة الرجال، والسلامة من كثرة الخطأ والغفلة، ومجيء الحديث من وجه آخر عند الاحتياج لذلك، والسَّلامة من الشُّذوذ ومن العلة، فمن أراد بسط الأقسام يعمد إلى صفة معينة منها، فيجعل ما عُدِمَتْ فيه مِن غير جابر قسماً واحداً، ثم ما عدمت فيه تلك الصفة مع صفة أخرى معينة قسماً ثانياً، وهكذا، إلى انتهاء الصفات المذكورة، ثم يعود فيأخذ صفة غير التي بدأ بها، ويستمر هكذا، وما كان من الصفات له شروط، عمل في شرطه نحو ذلك، فتتضاعف بذلك الأقسام[١]. وبهذا الضابط الذي رسمه، وعدَّد الأقسام على أساسه، فتح الباب لمن بعده فقسموا الضعيف بمقتضاه إلى مئات الأقسام الافتراضية[٢].

فلما نظم العراقي «مقدمة ابن الصلاح» في «الألفية»، تبعه فيما ذُكِرَ من ضابط بسط أقسام الضعيف إلى أقسام عديدة، بناء على قاعدة فَقْد شروط القبول كما تقدم[٣].

لكنه عندما شرح «الألفية»، بحث الأقسام التي يمكن تحققها فعلاً، فيما هو موجود في كتب السنة من الضعيف، فوجدها لا تجاوز (٤٢) قسماً، فذكرها تفصيلاً في «شرح الألفية»، ثم ذكر أربعة أقسام أخرى، مما يمكن تفريعه على القاعدة السابقة، وقال: إنه ترك ذكر أمثالها، لأن انقسام الضعيف إليها ظني، ولا يمكن وقوعها على الصحيح[٤].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٦٣، ٦٤).

(٢) انظر مثلاً «رسالة محمد بن خليفة المرحومي الشوْبَرِي، الشافعي في أقسام الضعيف»، حيث تصل الأقسام إلى (٥١١) قسماً، (مخطوط بدار الكتب المصرية) برقم (١٥٣-مصطلح الحديث).

(٣) «الألفية» (١/ ٥٣-مع «فتح المغيث») للعراقي.

(٤) «فتح المغيث» (١/ ٥٣-٥٥).

وبالتالي لا فائدة من ذكرها.

وتصريح العراقي بالتوقف في تعديد أقسام الضعيف عند الذي رآه منها متحقق الوقوع فقط، وترك ما عداه من الأقسام الممكن تفريعها كما سلف، يفيد رجوعه عن متابعة ابن الصلاح في «الألفية»، على القول بتعديد الأقسام مطلقاً، إلى القول بالتفصيل، وهو تعديد الممكن تحققه فعلاً في المتوفر لدينا من كتب السنة، وترك الاشتغال بما عداه، لعدم جدواه تطبيقاً، فلما نظم «الاقتراح» بعد هذا، وكان ابن دقيق العيد قد مشى فيه على قول ابن الصلاح بالتعديد المطلق للأقسام، لم يتبعه العراقي، بل حذف كلامه في هذا من النظم، ووضع بدلاً عنه، بيان أوهى الأسانيد، حيث إن المروي بها أشد أنواع الضعيف الموجودة فعلاً عند عدم العاضد لها، وقد عد الحاكم منها أحد عشر إسناداً، الأول منها قوله: «إن أوهى أسانيد أهل البيت: عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه»[1].

ويعتبر هذا العمل من العراقي تطبيقاً منه لأحد آرائه التي سبق ذكره لها في «شرحه الكبير للألفية»، حيث وجد قرينه البلقيني قد ذكر أوهى الأسانيد، عقب أصح الأسانيد، التي ألحقها ابن الصلاح بقسم الصحيح، فقرر في شرحه المذكور: أن إلحاق أوهى الأسانيد بقسم الضعيف أولى مقابل أصح الأسانيد في قسم الصحيح؛ وذلك لأن مناسبتها للضعيف أولى، **وبهذا يعتبر «نظم الاقتراح» متضمناً لتحوِّله في الرأي، من تعديد أقسام الضعيف بحسب افتقاد شروط القبول، كما فعل في «الألفية» و«شرحها»، إلى حذف ذلك، واستبداله بأوهى الأسانيد المروي بها فعلاً بعض الأحاديث الشديدة الضعف.**

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٥٦، ٥٨).

وبهذا يجد المطلع على «نظم الاقتراح»، الأمثلة التطبيقية الدالة على تفاوت درجات الضعيف، حتى تصل إلى أشدها وهو الواهي، مثلما يجد أمثلة أصح الأسانيد في قسم الصحيح، دالة على تفاوته في الصحة حتى يصل إلى أصح الصحيح، **وبهذا التغيير المنهجي، والحذف والإضافة، تميز «نظم الاقتراح» كَمًّا، وكَيْفًا، عن أصله، وهو «الاقتراح»، وعن مؤلفات العراقي السابقة في المصطلح، من «الألفية»، و«شرحيها»، و«النكت على كتاب ابن الصلاح»**، وقد بيَّن السيوطي في «شرحه لألفية العراقي» عمل العراقي هذا ورجَّحه وبين التقاء رأي تلميذ العراقي ابن حجر معه في هذا، وقال: «إنه لو كان العراقي حذف من «الألفية» تعديد أقسام الضعيف التي ذكرها ابن الصلاح، وذكر بدلها أوهى الأسانيد، كما فعل في «نظم الاقتراح» كان أولى»[(١)].

وقد شارك العراقي في هذا، قرينه ابن الملقن[(٢)].

ولم يكتف السيوطي بترجيح ما سار عليه العراقي في «نظم الاقتراح»، بل أخذ هو به فعلاً في «ألفيته»[(٣)] التي حاذى بها «ألفية العراقي»، وفي «تدريب الراوي»[(٤)]، وبذلك امتد أثره فيمن بعده.

قال أبو عبيدة: ووقع حذف من قبل الناظم في مواطن غير المشار إليها، ويمكن حصرها بالآتي:

---

(١) «قطر الدرر» (٦ ب) للسيوطي.

(٢) انظر: «المقنع» (١/ ١٠٥).

(٣) انظر: «ألفية السيوطي» (٤٩، ٥٠-مع «شرح الترمسي»).

(٤) انظر: «التدريب» (١/ ١٩٧-ط الكوثر).

أولاً: في آخر (المؤتلف والمختلف): المِجْر والـمَجْر، ختم بها ابن دقيق العيد (الباب التاسع: في ذكر طرف من الأسماء المؤتلفة والمختلفة)[1] (ص٣١١) وأهمله الناظم، على الرغم من كثرة زياداته في هذا الباب، والذي أراه أن العراقي أهمل هذا عن عمد، لعدم ثمرته الحديثية من جهة، وللاختلاف في ضبطه من جهة أخرى.

ثانياً: فصَّل ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص٢٩٧) في (الآفة الثالثة) من (آفات التجريح) من (الباب الثامن: في معرفة الضعفاء) وذكر تحته أشياء[2] أهملها الناظم.

ثالثاً: فات الناظم ما في «الاقتراح» (ص٢٨٥) عن المستخرجات: «ويعتني بألفاظ هؤلاء المخرّجين التي تدلُّ على شروطهم فيما خرّجوه» وهي لفتة مهمة، احتفل بها ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (١/ ٣١١).

رابعاً: لم يتعرض الناظم إلى الأحاديث المتفق عليها، وأفراد البخاري وأفراد مسلم، إلى آخر الأحاديث الموجودة في آخر الكتاب.

• عناية العلماء بـ«نظم الاقتراح»:

اعتنى العلماء بكتاب العراقي هذا «نظم الاقتراح» وقد تتابعت جهودهم في شرحه والتعليق عليه، وهذا ما وقفت عليه من جهود لهم في هذا الميدان:

---

(١) سبق أن نبهت على دمجه هذا الباب مع مسألة تقدمت عن (المؤتلف) انظر ما تقدم (ص١٧).

(٢) من ضرورة معرفة القواعد الأصولية والتمييز بين الواجب والجائز والمستحيل العقلي والمستحيل العادي، وموقع هذا في النظم - لو حصل - قبل البيت رقم (٤٠٢).

الأول: ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ولد المصنف)، (ت ٨٢٦ هـ).

ذكر تلميذه ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٣/ ٥٠/ رقم ١٣٢٩) جُل مؤلفاته، وقال في آخر واحد منها: «من «شرح نظم الاقتراح» قطعة».

وقال التقي ابن فهد[١] في «لحظ الألحاظ» (٢٨٨) عنه: «وشرح قطعاً متفرقة من «نظم الاقتراح» لوالده».

وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (١/ ٣٤٣): «وقفتُ على أماكن منه».

وقال السيوطي في «ذيل طبقات الحفاظ للذهبي» (ص٣٧٦) أيضاً في ترجمته: «وشرح «نظم الاقتراح» لأبيه» وهذه العبارة موهمة أنه شرح لجميع مباحثه، والحق أنه شرح مواضع متفرقة منه، كما سبق عن جمع، ويؤكده ما جاء على طرة النسخة الخطية[٢] على لسان أبي زرعة نفسه، وهذا صورته: «قال ابن الناظم: ولي الدين أحمد في ترجمة والده الشيخ زين الدين عبد الرحيم العراقي لما عدّد مصنَّفاته. قال: و«نظم الاقتراح» للشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد، في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً، وكنتُ شرحت منه مواضع متفرقة، عندما حضرت بحثه عليه.

قلت (ناسخ الأصل): وكتبت منها ما تيسّر لي من خطّه، وأرجو الله من فضله تمام شرحه، سالكاً طريقته إن شاء الله تعالى».

---

(١) وذكر في «اللحظ» (٢٣١) أيضاً في ترجمة (العراقي) الوالد «نظم الاقتراح»، وقال: «وشرح منه مواضع متفرقة ابنه شيخنا الحافظ أبو زرعة».

(٢) وصورتها مثبتة في (النماذج) المرفقة.

وقال الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١١١٩) في ترجمته (ولي الدين العراقي): «ومن تصانيفه ... والقطع المتفرقة على «نظم الاقتراح» لوالده».

الثاني: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ) له شرح على «نظم الاقتراح»، ذكره في «فتح المغيث» (١/ ٢٩٧)، قال عن «الاقتراح» لما ذكره العراقي في «ألفيته» (ص٧٤): «الذي نظمه الناظم وشرحته».

وسمّاه في «الضوء اللامع» (٨/ ١٦) وفي «إرشاد الغاوي» (ق٧٩/ أ): «الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح» وقال فيها: «في مجلد لطيف».

وذكره له أن ابن غازي في «فهرسه» (ص١٦٩) وعنه الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٩٠)، وقال أيضاً: «في مجلد لطيف»، وكذا قال الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/ ١٨٤) ونسبه له إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (٢/ ٢٢٠) وفيه: «الإيضاح في شرح الاقتراح للمنفلوطي».

قال أبو عبيدة: والسخاوي هو ناسخ الأصل[1] – كما سيأتي – وخطُّه معروف جيّداً لدي، لانشغالي بمصنفاته، وحققتُ – ولله الحمد – غير واحد منها، وجمعت أسماء مؤلفاته في كتاب مفرد، وراجعته من قريب، وزدت عليه، وصوّبت ما ندّ عني، واستفدتُ من تعقّبات بعض العلماء والمطلعين علي فيه،

(١) لم يصرِّح باسمه فيه، ولا في فهرس المكتبة المودع فيها، ولم يتفطن لهذا من عرَّف به، فعلى الرغم من تجويد وتطويل العلّامة أحمد معبد – حفظه الله – النفس في التعريف به في كتابه «الحافظ العراقي وأثره في السنة» (٣/ ١٠٣٣-١٠٤٩) إلّا أنه ندّ عنه ذلك، ولا سيما أنه أورد المثبت على النسخة الخطية تحت (عناية العلماء بشرح «نظم الاقتراح») وذكر تحته أيضاً أن السخاوي شرحه، ولم يربط بين هذين الأمرين!!

وذكرتُ مصنفه هذا في كتابي «مؤلفات السخاوي» (ص٧٨-٧٩/ رقم ٥٧-ط الثانية/ مزيدة ومنّقحة)، ولم أظفر له بأي نسخة في فهارس دور الكتب الخطية، مع مروري بعدد كبير جداً منها، ولا قوّة إلّا بالله العظيم.

ويستفاد مما وجدناه بخطه على طرة النسخة الخطية - وتقدم كلامُه - أنه ضمَّن كلام أبي زرعة على مواضع من «شرحه لنظم أبيه» وسلك طريقته فيه، فكأنّ هذا الشرح جامعٌ للشرح السابق.

الثالث: بدر الدين محمد بن محمد بن أبي بكر المسعدي القاهري الأزهري الحنفي (ت بعد سنة ٩٠٠ هـ).

قال أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن زين العابدين ابن الغزي في كتابه «ديوان الإسلام»[1] في ترجمة المذكور: «له «شرح على نظم الاقتراح» للعراقي ..».

الرابع: لصاحب هذه السطور شرح موجز عليه كتبه من رأس القلم، وسمّاه «البيان والإيضاح شرح نظم الاقتراح».

ووجدتُ في كتاب «جامع الشروح والحواشي» للأستاذ البحاثة عبد الله محمد الحبشي اليمني (١/ ٢١٠) تحت (الاقتراح) لابن دقيق العيد ذكراً لشرح السخاوي، وسمّاه «الإيضاح شرح الاقتراح» وقال على إثره: «ونظم الاقتراح» وسمى نظم العراقي وشرح ولده له، وذكر من ضمن من شرحه: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) وسمى كتابه «شرح نظم الاقتراح» للعراقي[2].

---

(١) (المسعدي/ قسم الأنساب).

(٢) فاته ذكر «الجمع بين الموقظة والاقتراح» لعمرو عبد المنعم سليم، نشر دار ابن القيم، ودار ابن عفان.

ولي على صنيعه ملاحظتان:

الأولى: جعل كتاب السخاوي شرحاً لـ«الاقتراح» وهذا خطأ، وكتابه «شرح نظم العراقي»، كما قدّمناه عنه وعن غير واحد من مترجميه.

والأخرى: لا أدري ما هو مستنده في شرح السيوطي لـ«نظم الاقتراح»، وقد نظرت في مؤلفاته، وفيما أفرد فيما يخصّها بالتصنيف[1]، فلم أظفر بأثر، ولم أفز بخبر عن عنايته بـ«نظم الاقتراح»! ولا أراه إلّا وهماً!

• توصيف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق هذا «النظم» على نسخة وحيدة فريدة، لم يذكر في فهارس دور الكتب الخطية[2] له سواها، وهي تقع في ثمان ورقات، في كل ورقة لوحتان، متوسطة الحجم، وهي نسخة مقابلة، وأثبت الناسخ على جانب النظم أبياتٍ عديدة، ووضع عناوين المباحث في سطر مستقلٍّ بلون أحمر، ولم ترقّم الأبيات، ولا الفصول، ولم يضبط رسم الكلمات، وهي نسخة وقفية، أوقفها بعض سلاطين بني عثمان، فعلى طرتها خمسة أختام. فواحد منها رسمه:

---

(١) نظرتُ في الكتب الآتية: «مكتبة الجلال السيوطي»، سجل يجمع ويصف مؤلفات السيوطي لأحمد الشرقاوي إقبال، و«دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها» لحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني، و«معجم مؤلفات السيوطي المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية العامّة» لناصر السلامة.

(٢) انظر – على سبيل المثال –: «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط،الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله» (٣/ ١٦٩٧) رقم (١١٥) الصادر عن مؤسسة آل البيت في أردننا المحروس، و«تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان (٦/ ٢٣٤-٢٣٥-ط الهيئة المصرية للكتاب).

«هذا وقف سلطان الزمان الغازي

سلطان خان سليم ابن السلطان مصطفى خان، عفى عنهما الرحمن».

وأثبت هذا الختم في أعلى يسار الورقة (٨/ أ).

وعليها أيضاً ختم هذا صورة ما فيه:

«من ممتلكات الفقير الحاج مصطفى جندمي غفر له».

وفي أعلى يسار الطرة تملّك آخر بخط اليد صورته:

«في نوبة الفقير لربه الكريم عبد الحليم

ابن أحمد الحليمي الفيومي عفى عنهما».

وتحت العنوان: «تملكه الفقير محمد آمين عفى عنه» ورسم توقيعه.

وهذه النسخة من محفوظات مكتبة لا له لي[1] باستانبول، تحت رقم (٣٩٢). وأثبت ختم المكتبة مع الرقم على الجانب اليمين من أسفل الطرة.

وأما العنوان، فهو على الطرة، وهذا رسمه:

«نظم كتاب الاقتراح لابن دقيق العيد، للحافظ زين الدين عبد الرحيم ابن العراقي تغمدهما الله برحمته آمين».

---

(١) انظر «دفتر كتب خانة لا له لي» (ص٣٣-ط دار سعادت سنة ١٣١١ هـ)، ضمن (كتب أصول الحديث) الكتاب قبل الأخير، ولا يوجد فيه معلومات عن المخطوط سوى رقمه في المكتبة! وأسست هذه المكتبة سنة (١٢١٧هـ) أيام السلطان عبد الحميد خان الثاني.

وبخط الناسخ عليه:

«قال ابن الناظم ولي الدين أحمد في ترجمة والده الشيخ زين الدين عبد الرحيم العراقي لما عدد مصنَّفاته، قال: و«نظم الاقتراح» للشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في أربع مئة وسبعة وعشرين بيتاً، وكنتُ شرحتُ منه مواضع متفرقة عندما حضرت بحثه عليه».

قلت: وقد تتبعت أنا هذه القطع المفرقة من «شرحه»، وكتبت منها ما تيسّر لي من خطّه، وأرجو الله من فضله تمام «شرحه»، سالكاً طريقته إن شاء الله تعالى».

ولا ندري شيئاً عن هذا الشرح، ولا عن طريقة الولي أبي زرعة ولا عن طريقة المتابع له فيه، وهو ناسخ هذا الأصل، ولكنه يا ترى من هو؟ إنه الإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي بيقين، وإن لم يرد له ذكر في هذا الأصل، فهو – كما سبق – ممن شرح هذا «النظم»، والذي جعلني أجزم بأنه هو: خطُّه المعروف لدي – وهو مما لا يخفى على المشتغلين بتراث السخاوي رحمه الله تعالى– وسأثبت في النماذج المرفقة من النسخة المعتمدة، ونماذج أخرى بخطه، ليتسنى للقارئ أن يقارن بينها، ويقف على ما توصّلتُ إليه بالدليل والبرهان، إذ التطابق حاصل بين النموذجين، والله الموفِّق والهادي.

وأما بداية المخطوط، ففيه ما صورته:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه وسلم» ثم بدأ بالنظم.

ولم يُذْكَر في آخره شيءٌ غير ختم النظم، فهو مهمل التأريخ، وإن كان ظاهراً أنه بعد وفاة العراقي، لقول الناسخ عنه وعن ابن دقيق العيد في العنوان «تغمدهما الله برحمته».

• **عملي في التحقيق:**

يتلخّص عملي في نشر هذا النظم بالآتي:

أولاً: رقَّمت أبيات النظم برقم متسلسل، وكذا عناوينه (فصول الكتاب).

ثانياً: ضبطت متن النظم وشكلتُه.

ثالثاً: علَّقتُ تعليقاتٍ موجزةً، ووثَّقت النصوص التي أشار إليها الناظم.

رابعاً: ميّزت زيادات الناظم (العراقي) على أصله «الاقتراح»، وتقديمه وتأخيره في مادّته.

خامساً: اعتنيت بما وقع لناسخه (السخاوي) من سقط أو تحريف.

سادساً: شرحتُ ما يمكن لبسه وعدم فهمه على المعتني بحفظه.

سابعاً: ذكرتُ الفروق العلمية بين ما في «النظم» وما في «الاقتراح».

ثامناً: عرفت بهذا النظم ونسخته الخطية وشروحه العلمية، في مقدمة التحقيق.

تاسعاً: لم أترجم للعلّامة العراقي صاحب «النظم» لشهرته عند الطلبة الذين يعتنون بمثل هذه المنظومة.

ولا بدّ من التنويه من استفادتي مما كتبه العلّامة أحمد معبد عبد الكريم في كتابه القيم «الحافظ العراقي وأثره في السنة»، فقد أفاد وأجاد في التعريف بهذا النظم، على الرغم أنه لم يقف إلّا على نماذج منه نُسِخَت له، وأكملتُ ما فاته،

وسددتُ ما ندّ عنه، فالكمال لله وحده، ويكفي أن له فضل السبق بالتعريف والتنبيه على أهمية هذا «النظم»، ووجود نسخة خطية منه.

وأخيراً، هذا جهد المقلّ، ولولا كثرة الأشغال، وتزاحم الأعمال، لانشغلت بشرح موجز من غير إمهال ولا إهمال على استعجال[1]، وإلى الله المشتكى من تكدر البال. وأرجو الله سبحانه حسن الفعال، وجودة الأقوال، وصالح الأعمال، وأن ييسر لهذا «النظم» من يشرحه على وجه يليق به من الإتقان والكمال، والحمد لله وحده على ما تمَّم وأعان، ويسَّر تحصيله، والعمل به على وجه حثيث، وإظهاره لمحبِّي علم الحديث، وأسأله سبحانه أن يثقّل به الموازين، وأن يكتب لنا فيما قدّمناه وعلقَّناه الأجرين، فهو – سبحانه – الكريم الجواد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتب

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

الأردن – عمان

قبيل ظهر الرابع من رجب الفرد

سنة ألف وأربع مئة وسبع

وعشرين من هجرة النبي ﷺ

(١) وقد فَعلتُ – ولله سبحانه وحده المنّة والفضل – فقد يسّر لي أن أشرحه في مجالس طويلة معدودة، وهو شرح متوسط، اعتنيت فيه بما رأيته قوياً ومعتمداً، وركَّزت فيه على المقارنة بينه وبين ما في «الاقتراح» من زيادة وإيضاح، وهمي فيه – إن شاء الله تعالى – تقريبه لقارئيه، والراغبين في حفظه، وإيقافهم على معاني الأبيات بإجمال، وتنبيههم على ما يحتمل من اختلاف في المسائل التي فيها أقوال، وهو جدير بذلك، والله الموفق والمسدد.

نماذج من النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

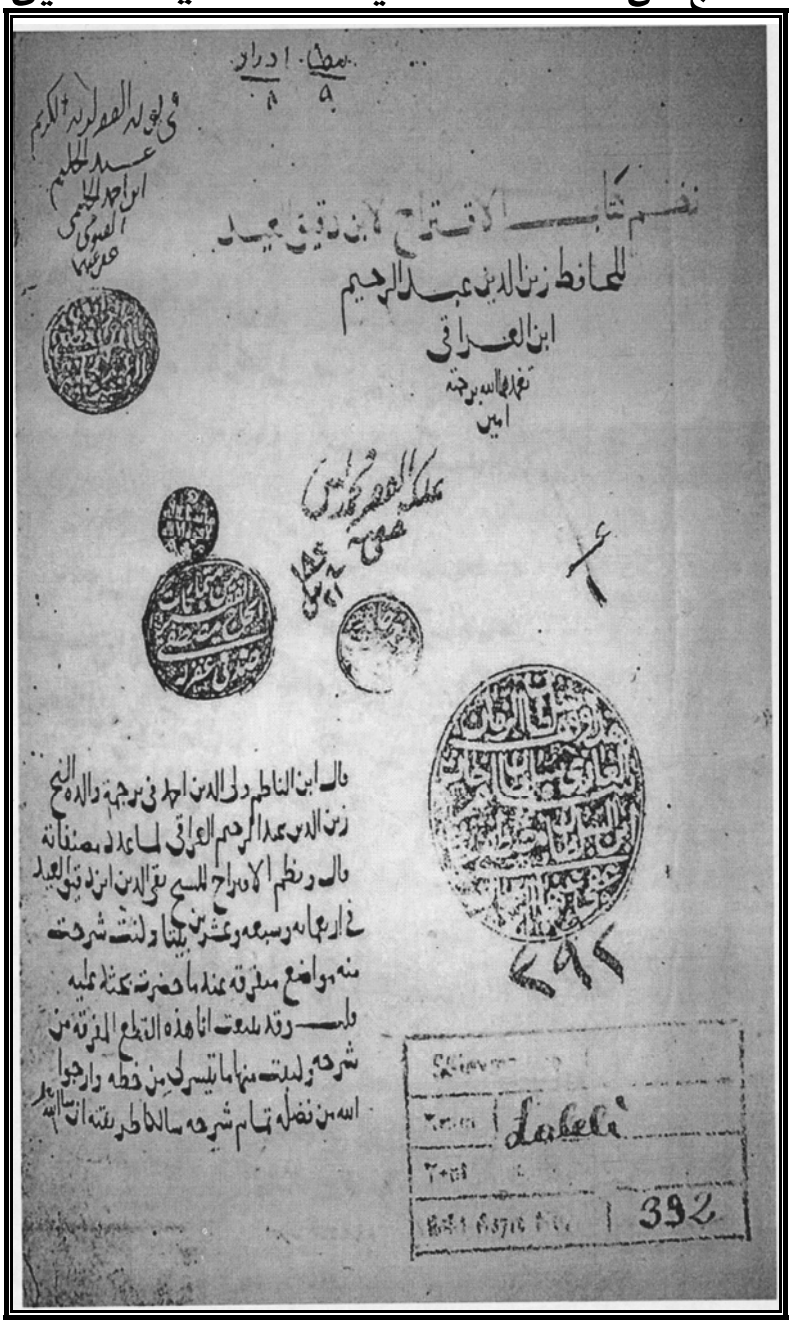

صورة من ورقة الغلاف من النسخة المعتمدة في التحقيق

وهي بخط المحدِّث شمس الدين السخاوي

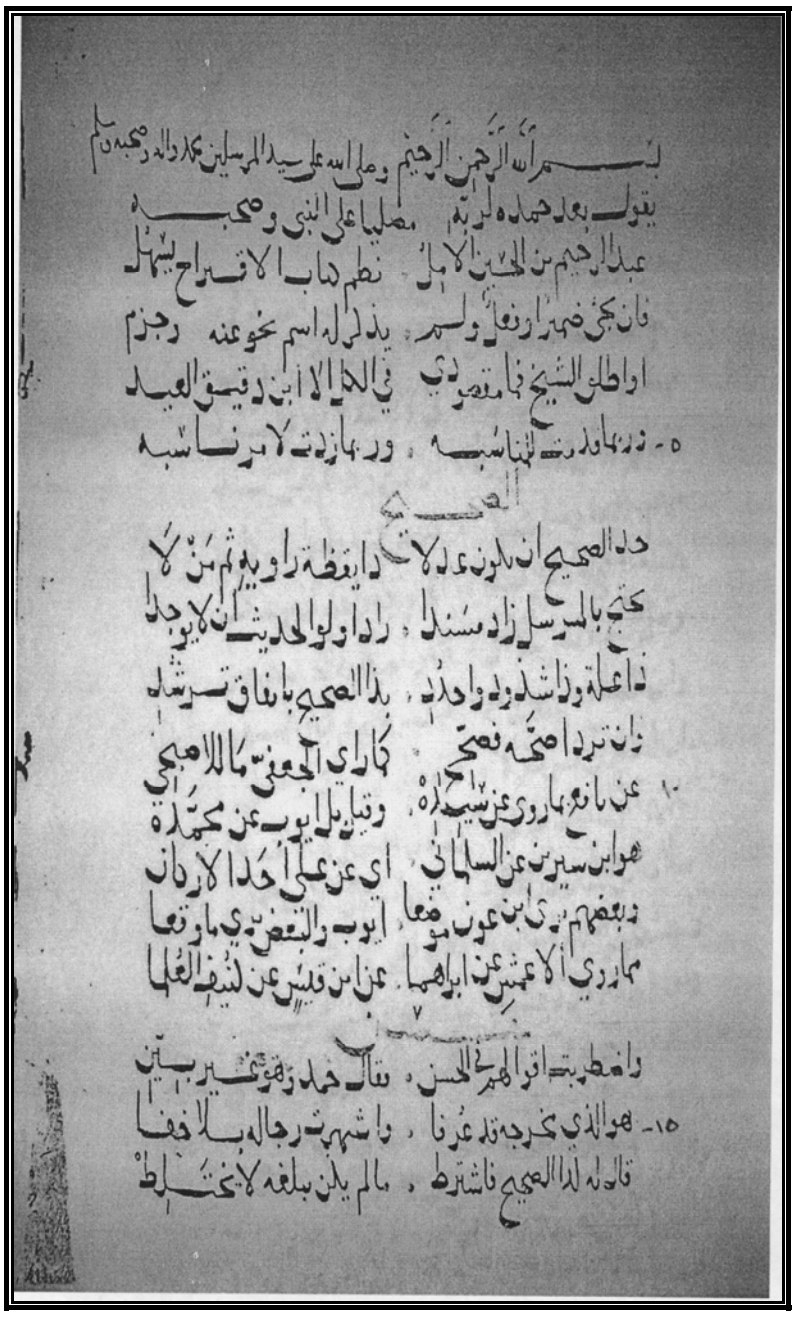

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه وسلم

يقول بعد حمده لربه ... مصليا على النبي وصحبه
عبد الرحيم بن الحسين الآبلي ... نظم كتاب الاقتراح يسهل
فان يكن ضمرا وفعل ولم ... يذكر له اسم نحو عنه رجزم
او طول الشيخ فما مقصودي ... في الحال الا ابن دقيق العيد
وربما ذكرت لي مناسبه ... وربما ذكرت لامر ناسبه

العلم

حد الصحيح ان يكون موصلا ... بنقطة راويه ثم من روى
كذا بالمرسل زاد مسندا ... زاد او الحديث ان لا يوجدا
ذا علة وشاذ رد واحد ... بذا الصحيح باتفاق ترشد
ان ترد امثله فصحح ... كما رأى الجعفي مالك صحي
عن نافع ما روى عن شيخه ... وقيل ايوب عن محمد
هو ابن سيرين عن السماني ... اي عن علي احد الاربعة
وبعضهم يرى ابن عون موضعا ... ايوب والبعض يرى ما وقعا
مما روى الاعمش عن ابراهما ... عن ابن قيس عن لطيف العلما

وما طعنت اقوال اهل الحسن ... فقال حماد وهو غير بين
هو الذي خرجه قد عرفنا ... واشتهرت رجاله بلا خفا
قال له لذا الصحيح فاشترط ... ما لم يبن بلغه لا تغلط

صورة عن الورقة الأولى من النسخة المعتمدة في التحقيق

وهي بخط شمس الدين السخاوي

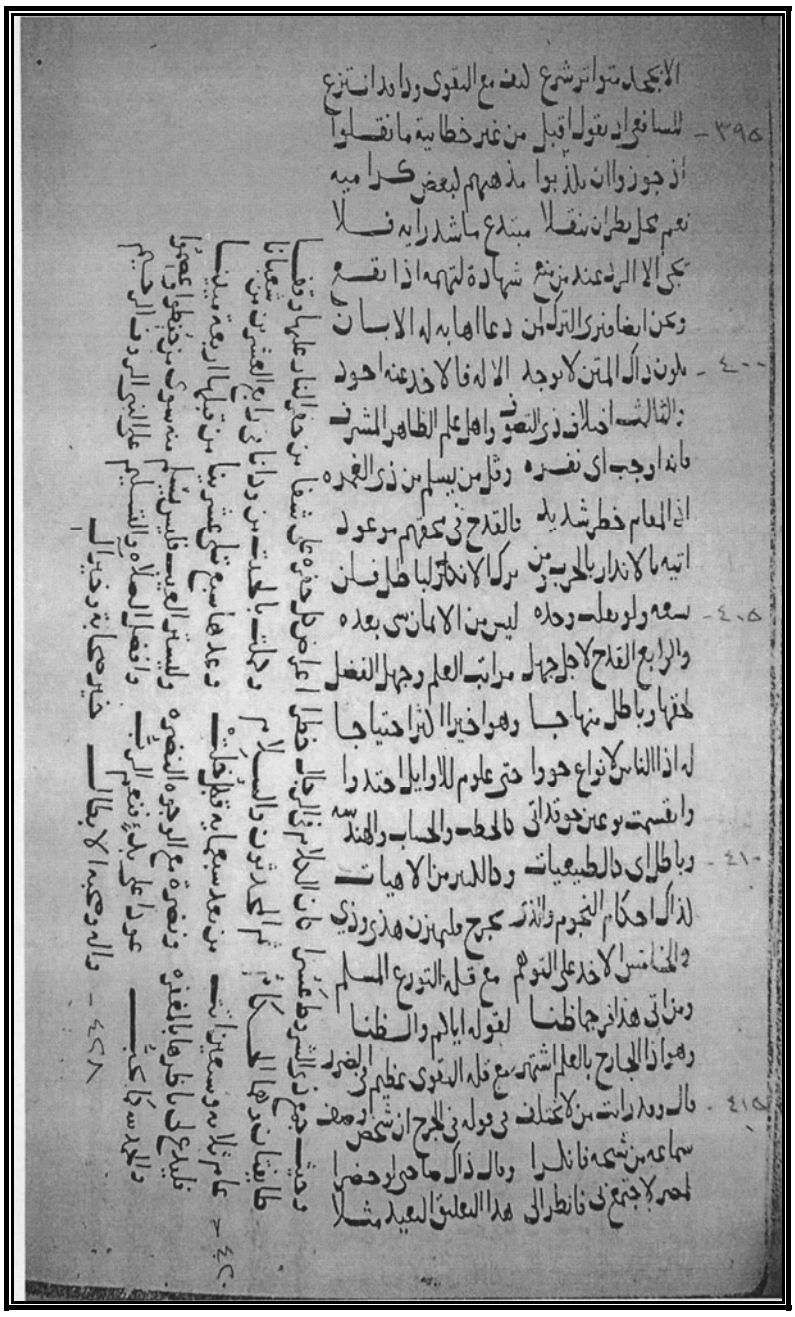

صورة عن الورقة الأخيرة من النسخة المعتمدة في التحقيق

نماذج من خط السخاوي للمقارنة مع ما في النماذج الملحقة من النسخة المعتمدة في التحقيق ليتبيَّن للمقارن بدقة أنها بخط السخاوي أيضاً

صورة غلاف «التحصيل والبيان» بخط السخاوي

وعلى يسار العنوان تملك باسم جار الله بن فهد

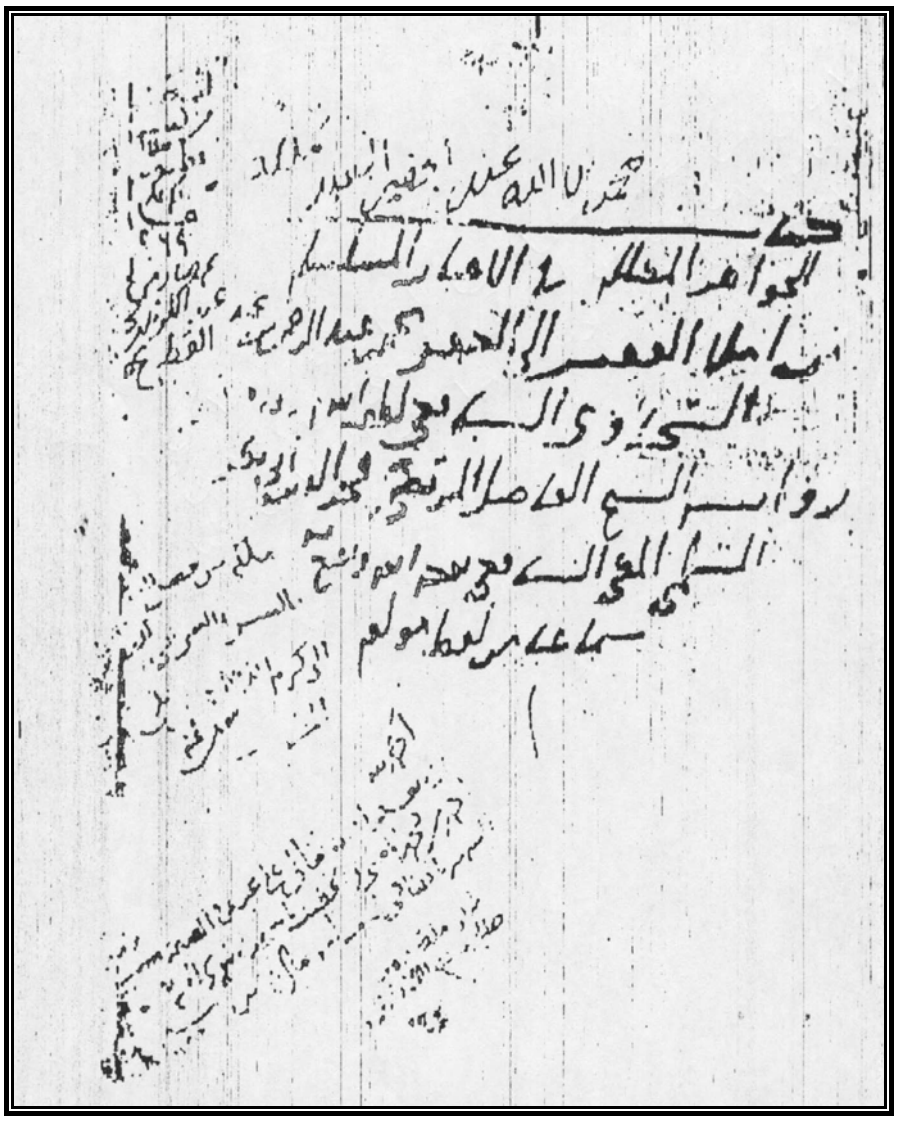

صورة غلاف النسخة الباكستانية من «الجواهر المكللة» بخط السخاوي

صورة من كتاب «عمدة المحتج في حكم الشطرنج»

والإلحاقات بخط الحافظ السخاوي